

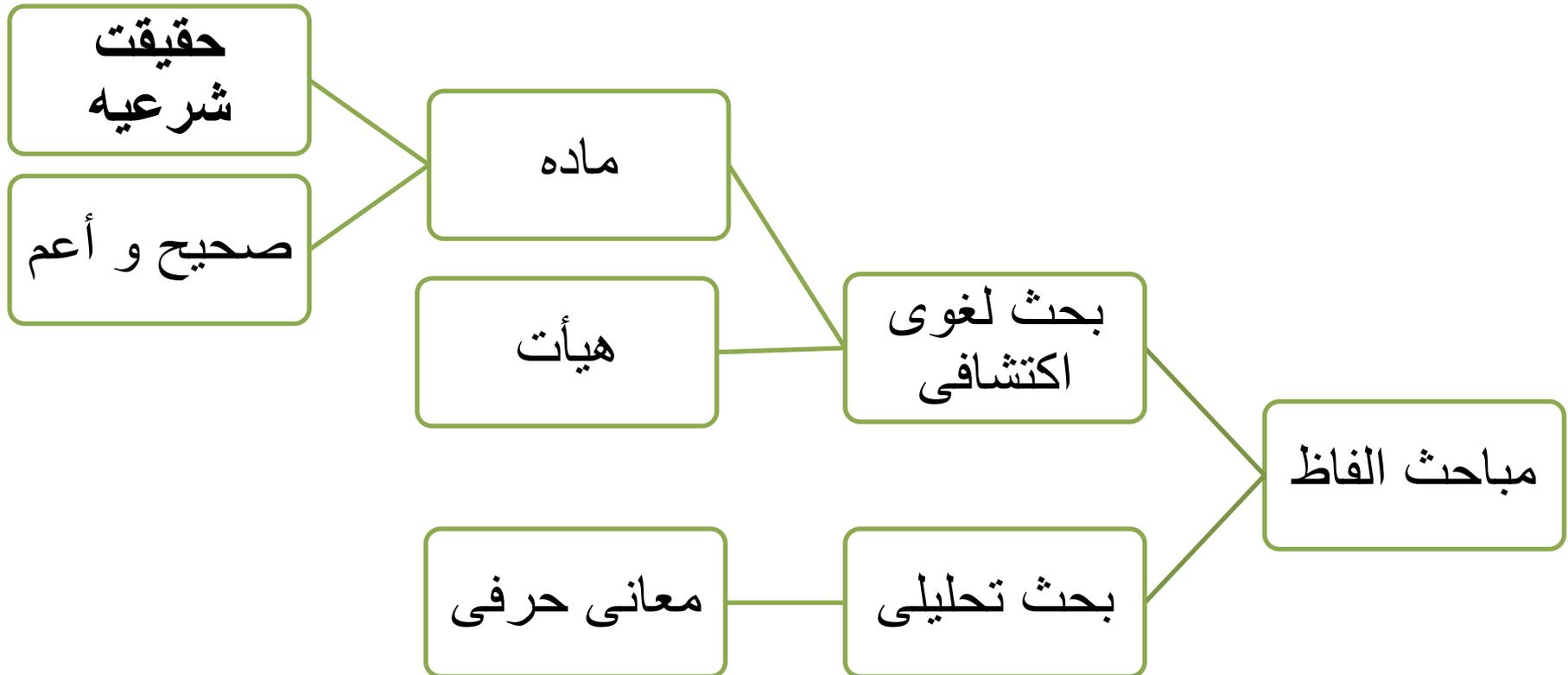
علم أصول الفقه

٦٣

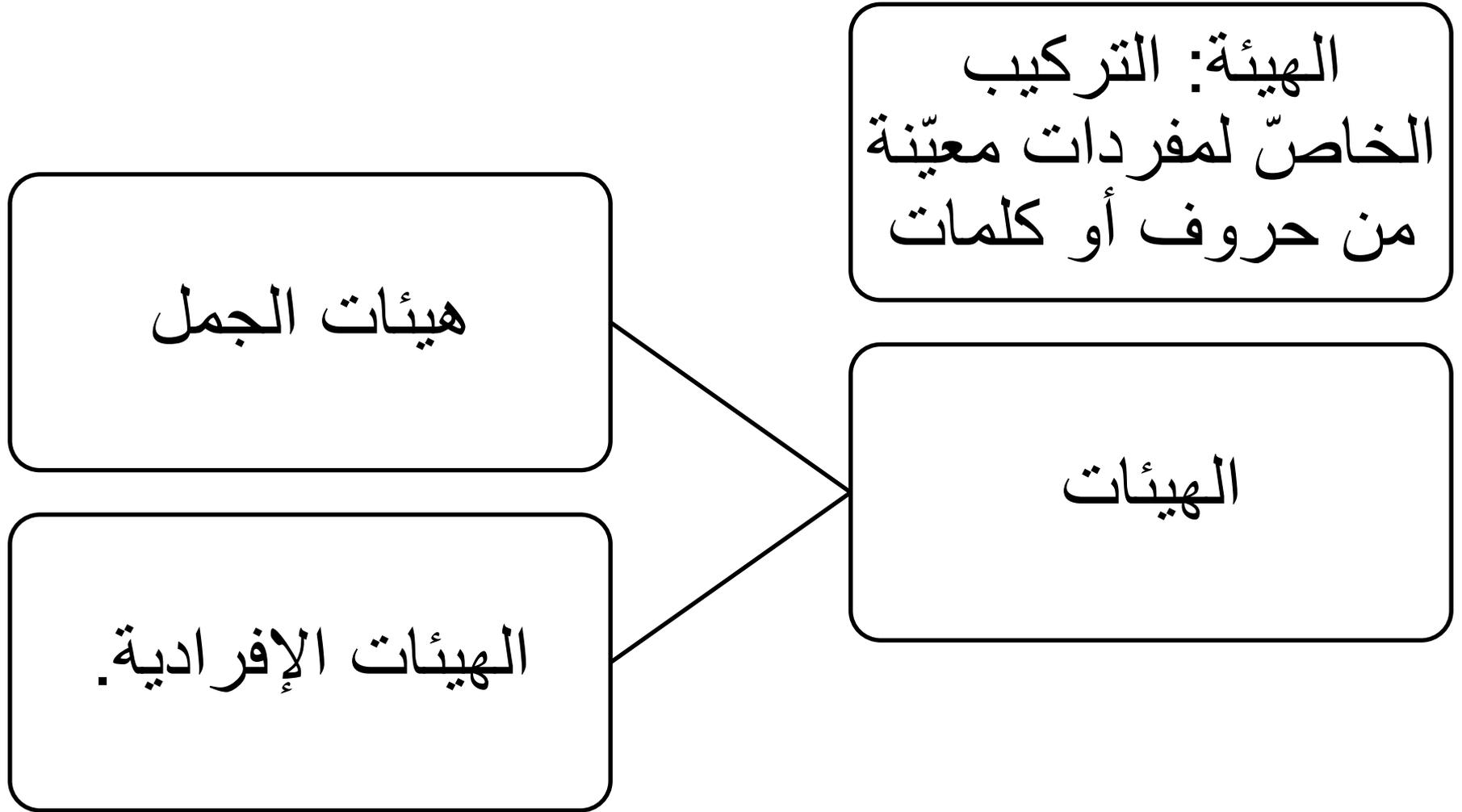
معاني حرفي ١١-١٨-٩٤

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

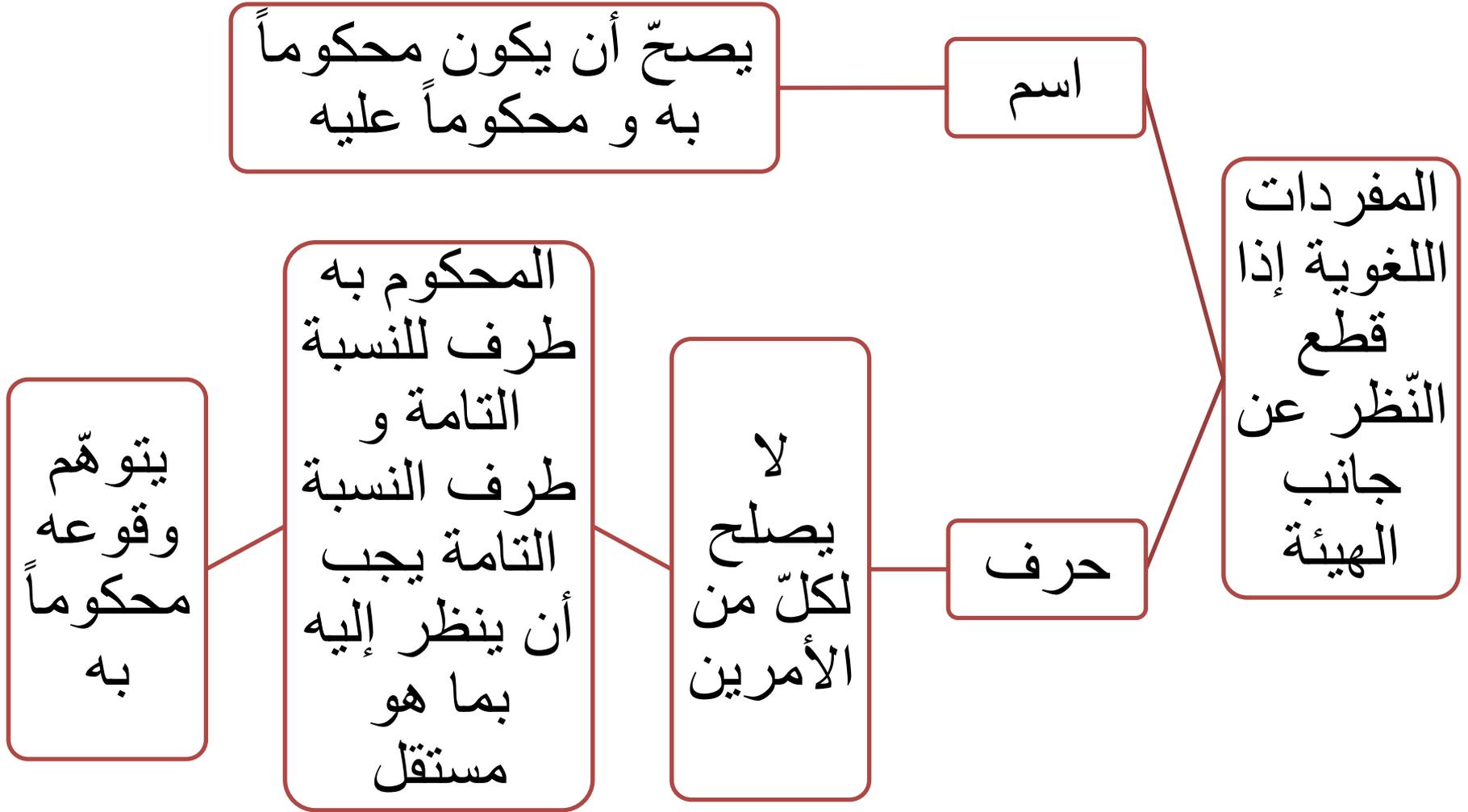
۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



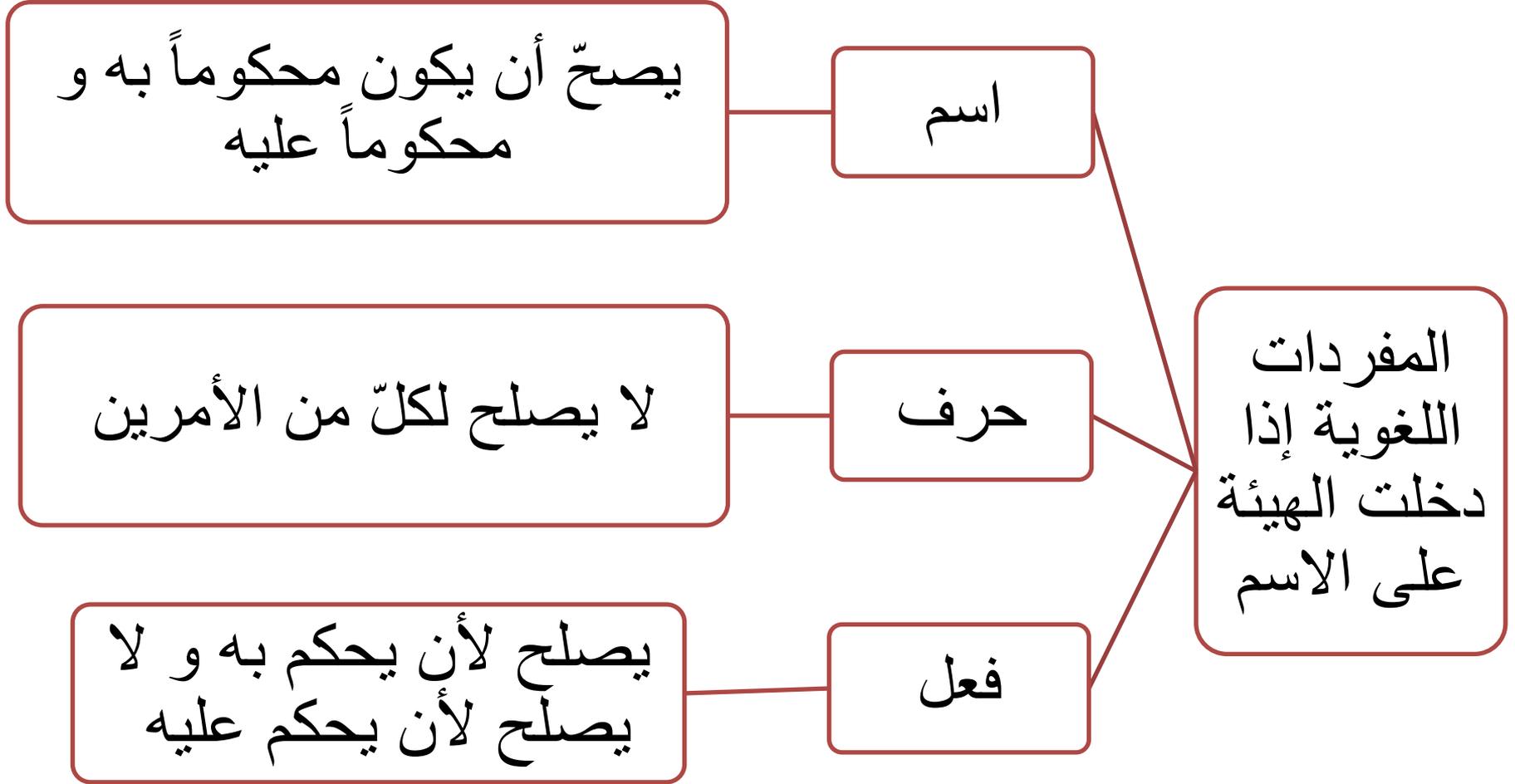
البحوث اللفظية التحليلية



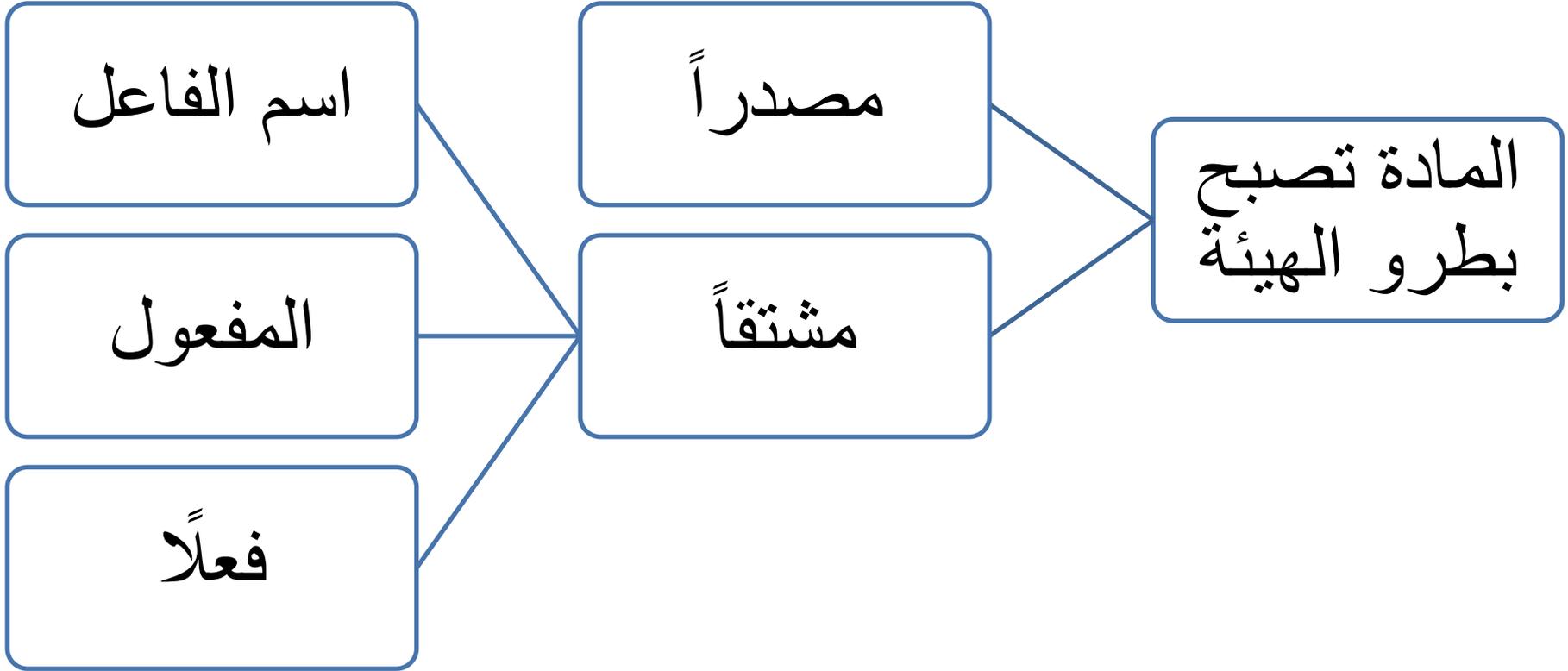
٢- الهيئات الإفرادية



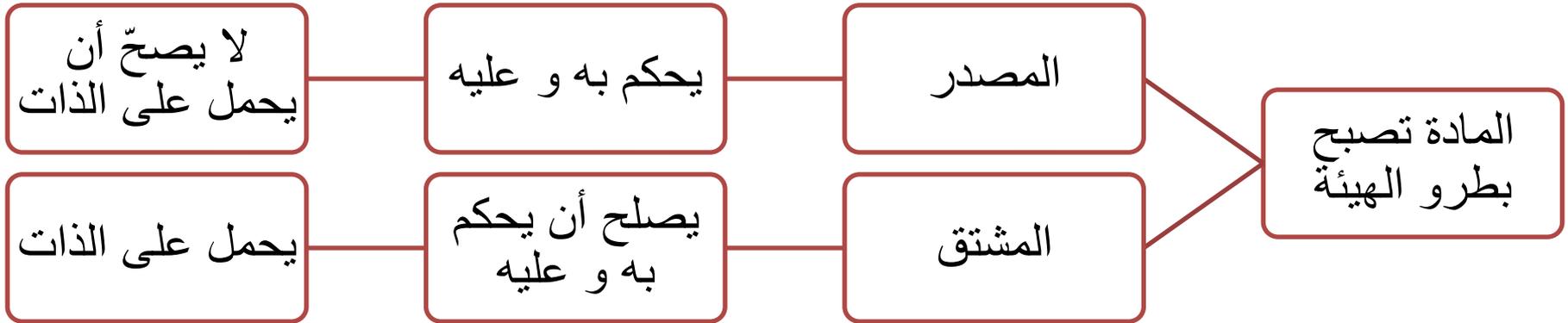
٢- الهيئات الإفرادية



٢- الهيئات الإفرادية



٢- الهيئات الإفرادية



١ - هيئة الفعل

النسبة الصدورية القائمة بين الحدث و
الفاعل.

هذه النسبة يستحيل أن تكون نسبة تامة

الجملة الفعلية تحتوي على النسبة التامة

الفعل بمفرده ناقص

الجملة الفعلية لها مدلول وضعي
تصوري

الفعل لا يصحّ الحكم عليه و إن صحّ الحكم به و لا يصحّ
حملة على مصداق مدلول المادة

مواطنها
الأصلي هو
الخارج

القناعات
الثابتة
بوجدان أو
المبرهنة

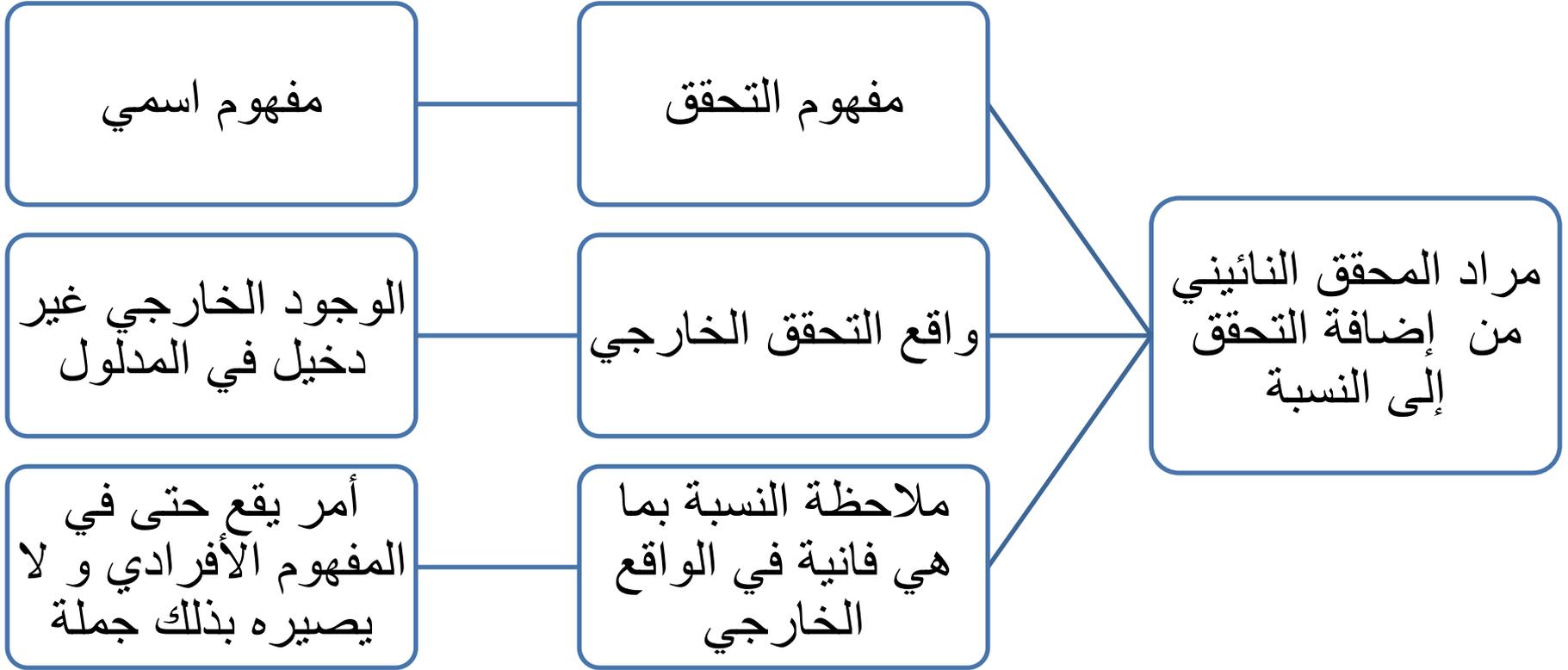
١ - هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائيني (قدس سره) من أنّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هي نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق،**
- و كذلك ما أفيد من قبل السيد الأستاذ - دام ظلّه - من أنّ مفاده قصد الحكاية،

١ - هيئة الفعل

- أمّا الأول فلان النسبة الصدورية بين الحدث و فاعله يستحيل أن تكون تامة لكونها تحليلية.
- و كأن المحقق النائيني بإضافته التحقق إلى النسبة أراد أن يجعلها تامة و يميّزها عن النسبة المأخوذة في هيئة المصدر، بتصور أن الفرق بين التامة و الناقصة بذلك.

١ - هيئة الفعل



١ - هيئة الفعل

- و اما الثاني: فلأنه رجوع إلى المدلول التصديقي مع انّ الكلام في المدلول الوضعي و هو تصوري.

هيئة الفعل

هيئة الجملة
الفعلية

ضرب زيد

١ - هيئة الفعل

- الفرضية الأولى: انَّ في جملة «ضرب زيد» هيئتين:
- إحداهما: هيئة الفعل
- و الثانية هيئة الجملة الفعلية.

١ - هيئة الفعل



١ - هيئة الفعل

- و الأولى تدلّ على النسبة الصدورية الناقصة،
- و الثانية تدلّ على النسبة التصادقية التامة.

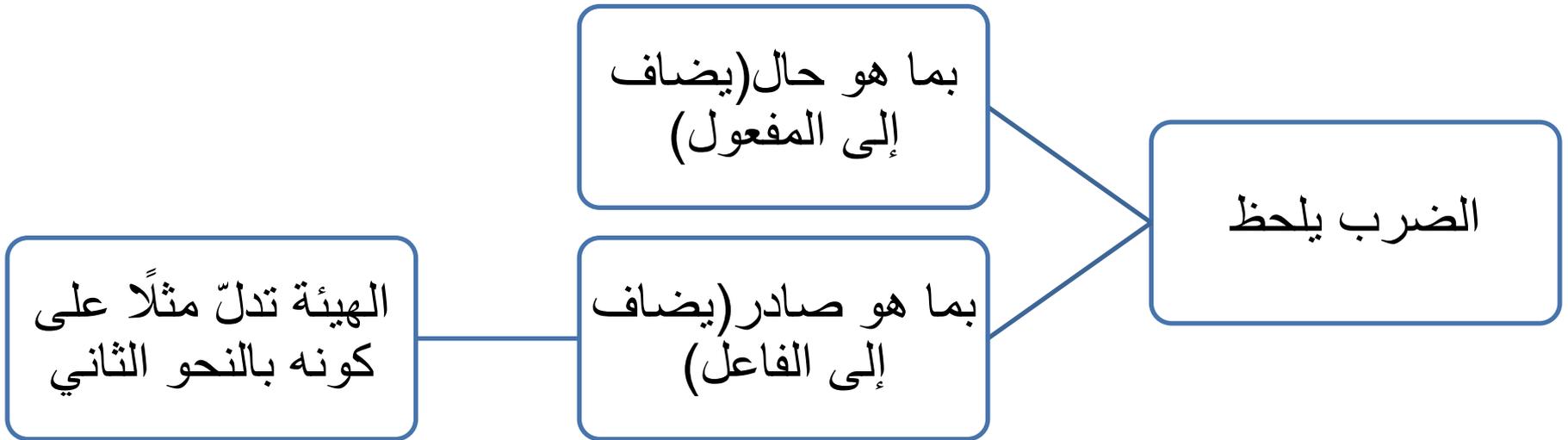
١ - هيئة الفعل

- و هذا يفسّر لنا النقصان في الفعل بدون استكمال الجملة لهيئتها. و
- لكن امام هذه الفرضية مشكلة و هي أن النسبة بحاجة إلى طرفين، و إذا كانت الهيئة في الفعل دالة على نسبة ناقصة فالمادة تدلّ على أحد طرفيها، و لا يوجد ما يدلّ على طرفها الآخر،
- و أمّا الفاعل فهو طرف للنسبة التامة لا الناقصة.

١ - هيئة الفعل

- و هذا إشكال لا يرد فيما لو فرض انَّ هيئة الفعل كان مفادها النسبة التامة، لتوفر الدالين على الطرفين فيها.
- و الالتزام بدلالة الهيئة على النسبة الناقصة و أحد الطرفين معاً غريب أيضاً، و لازمه انفهام ذات مبهمة من الفعل و **هو خلاف الوجدان**.
- و الإشكال نفسه يرد لو قيل بوضع هيئة المصدر للنسبة الناقصة أيضاً.

١ - هيئة الفعل



١ - هيئة الفعل

- و حلّ هذه المشكلة: بأن النسبة التي يفرض دلالة الهيئة عليها ليست بمعنى النسبة المتقومة بطرفين بل بمعنى خصوصية في الضرب الملحوظ مدلولاً للمادة،
- فإنّ الضرب
- تارة: يلحظ بما هو حال، و هذا هو الضرب الذي يضاف إلى المفعول.
- و أخرى: يلحظ بما هو صادر، و هذا هو الضرب الذي يضاف إلى الفاعل، فالهيئة تدلّ مثلاً على كونه بالنحو الثاني.

١ - هيئة الفعل

- و لا يرجع ذلك إلى أخذ نفس مفهوم الصدور أو الحلول فإنَّهما مفهومان اسميان بل أخذ منشأ انتزاعهما الذي هو حالة مخصوصة في كيفية لحاظ الضرب و هذه الحالة قائمة بالضرب بنحو قيام المعنى الحرفي بالمعنى الاسمي و ليست نسبة قائمة بين معنيين اسميين لتحتاج إلى طرفين،
- و الشيء نفسه نقوله لحل المشكلة بالنسبة إلى هيئة المصدر أيضا.

١ - هيئة الفعل

- و يمكن أن نجد حالات مماثلة لهذه الظاهرة في المعاني الحرفية أي لمعنى حرفي تتمثل حرفيته في اندكاه في المعنى الاسمي على نحو يكون الحرف دالاً على خصوصية في المعنى الاسمي لا على نسبة بين طرفين،
- و من تلك الحالات اللام التي تدخل على الكلمة و تدلّ على التعيين بأقسامه، فان التعيين ليس نسبة بين مفهومين اسميين بل حالة خاصة بالمدخول.

١ - هيئة الفعل

- و على هذا الأساس يبقى على هذه الفرضية ان تفسر لنا الخصوصية السادسة من الخصوصيات المتقدمة، و هى عدم صحة الحكم على فعل الماضى و عدم صحة حمله على مصداق مدلول المادة.
- إذ قد يقال: ان مجرد اكتساب مدلول مادة الفعل نسبة ناقصة تقييدية من ناحية الهيئة لا يخرجها عن الاسمية الكاملة و الصلاحية لأن يحكم به و لأن يحمل على مصداقه، و إلا لوقع مثل ذلك فى المصدر بناء على انَّ الهيئة المصدرية موضوعة للنسبة الناقصة.

١ - هيئة الفعل

الركن فيها بحسب إفادة
مجموع الدالين لمجموع
المدلولين المادة.

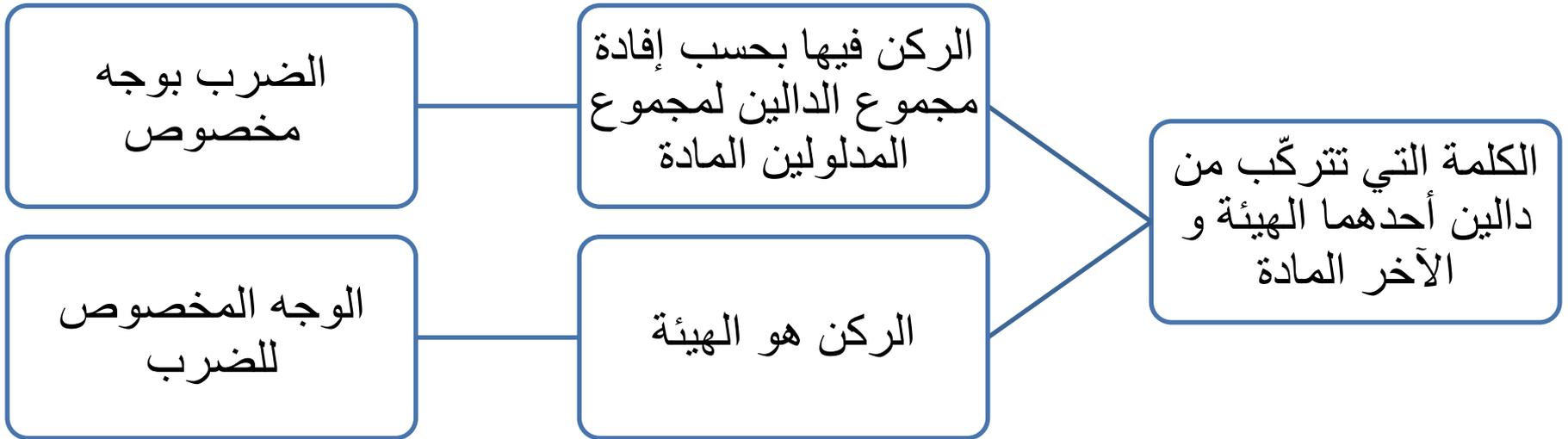
الكلمة التي تتركب من
دالين أحدهما الهيئة و
الأخر المادة

الركن هو الهيئة.

١ - هيئة الفعل

- و يمكن تفسير ذلك و التمييز بين فعل الماضي و المصدر بعد افتراض ان الهيئة في كل منهما تدلّ على نسبة ناقصة ببيان حاصله:
- ان الكلمة التي تتركّب من دالين أحدهما الهيئة و الآخر المادة على النحو الذي ذكرناه في المصدر و الفعل،
- تارة: يكون الركن فيها بحسب إفادة مجموع الدالين لمجموع المدلولين المادة.
- و أخرى: يكون الركن هو الهيئة.

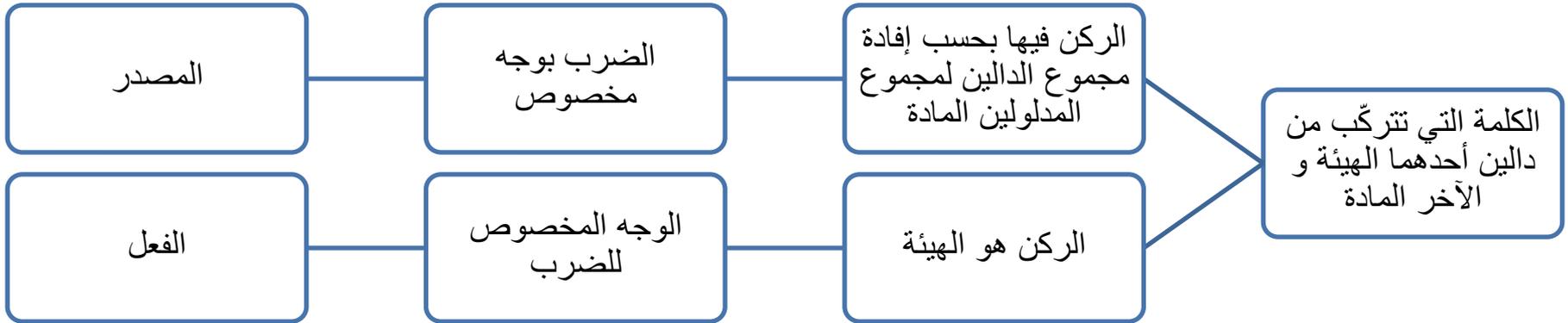
١ - هيئة الفعل



١ - هيئة الفعل

- و ذلك أنّا سنوضح في محله أنّ الجملة المشتملة على حرف و اسم تكون بمجموعها دالة على مجموع المعنيين.
- و مجموع المعنيين في المقام
- تارة: يكون المتحصل منهما الضرب بوجه مخصوص.
- و أخرى: الوجه المخصوص للضرب.
- و الأول معناه ركنية مدلول المادة، و الثاني معناه ركنية مدلول الهيئة،

١ - هيئة الفعل



١ - هيئة الفعل

- و المصدر منزل في اللغة على الوجه الأول على القول بتضمن هيئته للمعنى،
- و الفعل منزل في اللغة على الوجه الثاني،
- و لهذا لا يصحّ ان يحكم عليه لأن الركن فيه هو مدلول الهيئة الحرفي، و لا ان يحمل على مصداق مدلول المادة لأنّه ليس مصداقاً لمدلول الهيئة الذي هو الركن في المعنى الجمعي للكلمة بمادتها و هيئتها،
- و هذا الافتراض يفسر لنا إحساسنا الوجداني بالفرق بين الفعل و المصدر حتى مع تكفل المصدر للنسبة أيضاً.

١ - هيئة الفعل

- قد يقال أن فرض كون الركن في مدلول فعل الماضي هيئة و مادة هو وجه الضرب و كون الركن في مدلول المصدر الضرب بوجه مخصوص خلف حرفية الهيئة إذ بعد حرفية هيئة فعل الماضي كيف يعقل أن يكون مفادها ركناً و ملحوظاً بنحو الاستقلال بحيث يكون مفاد المادة تابعاً له و تحت الشعاع له فان هذا إرجاع للهيئة إلى معنى اسمى بحسب الحقيقة بحيث لا يبقى فرق بين مدلول فعل الماضي و مدلول قولنا صدور الضرب مع ان هذا اسم و ذاك حرف

١ - هيئة الفعل

- و التحقيق انَّ الحروف على قسمين:
- الأول، ما كان مفاده صورة ذهنية زائدة على الصورة الذهنية التي بإزاء الاسم غاية الأمر انَّ تلك الصورة موجودة على نحو وجود النسبة و الربط و بقدر حظِّ هذه الماهيات الناقصة من الوجود،

١ - هيئة الفعل

- الثاني، ما لا يكون مفاده إعطاء صورة ذهنية زائدة بل تعيين الصورة الذهنية المعطاة به لمفهوم الأسماء الذي يكون ذلك الحرف مرتبطاً به و ذلك فيما إذا كان الاسم موضوعاً لسنخ معنى قابل لأن يوجد ضمن إحدى صورتين ذهنتين ليست النسبة بينهما الأقل و الأكثر، لكي يقال ان الاسم يدلّ على الأقل، و الحرف يدلّ على الزائد فيرجع إلى القسم الأول بل النسبة بين الصورتين الذهنتين التباين و إن كان أصل المفهوم الاسمي محفوظاً فيها معاً على نحو واحد،

١ - هيئة الفعل

- و مثاله ان المادة المحفوظة في المصدر و الفعل موضوعة للضرب مثلاً و لكن الضرب كمفهوم يمكن حفظه في الذهن بإحدى صورتين، الأولى الصورة التي تبدأ بالضرب و تنتهي إلى الضارب بأن يلاحظ الضرب بما هو صادر، و الأخرى الصورة التي تبدأ للضارب و تنتهي إلى الضرب بان يلاحظ صدور الضرب و تحرك الفاعل نحوه، و كل من الصورتين منتزعة عن الضرب و ان اختلفا في كيفية التصور،

١ - هيئة الفعل

- وهذا الاختلاف لا يرجع إلى اختلاف في جانب المتصور، بل في التنسيق الذهني للمتصور و من هنا لا يصحّ أن يُدعى مثلاً ان الهيئة تدل على جزء تحليلي من التصور، و المادة تدل على الجزء الآخر، إذ لا يوجد فرق في جانب المتصور، و أنّما الفرق في كيفية أخذ الصورة ذهنياً من قبيل أخذ الرسام لصورتين مختلفتين لشخص واحد من اليمين تارة و من اليسار أخرى،

١ - هيئة الفعل

- و عليه فالجانب المفهومي هنا و هو ذات المتصور مدلول للاسم فقط و لا يساهم الحرف أى هيئة الفعل أو المصدر فيه، و أنّما الهيئة تساهم فى تحديد الصورة، لأن الاسم لا يشرط تجاه إحدى الصورتين، فيكون الحرف مشروطاً بتعيين إحدى الصورتين، و يكون المدلول النهائى للكلمة مادة و هيئة، تلك الصورة المعيّنة للمادة ببركة الهيئة و هذه الصورة يختلف فيها المصدر عن الفعل بالنحو الذى ذكرناه،

١ - هيئة الفعل

- و بهذا لا يلزم جعل الهيئة ذات مدلول اسمي، لأن وظيفتها كما عرفت تحديد الصورة التي بإزاء مدلول المادة و لا تساهم في الجانب المفهومي للمدلول أصلاً،

١ - هيئة الفعل

- و لا يُتوهم انَّ بالإمكان إرجاع حروف القسم الأول إلى ذلك أيضا بان يقال: ان «فى» تدلّ على الصورة الذهنية للنار بما هى مطروفة و محتواه،
- و ذلك لأن هذه الصورة تحتوى على زيادة مفهومية عن المدلول الاسمى لكلمة النار، و ليس فرقها عن صورة ذات النار فرقا تصويرياً و فى طريقة أخذ الصورة، و تلك الزيادة المفهومية لا محالة تكون مدلولاً للحرف و لا بدّ من إرجاعها حينئذ إلى النسبة الظرفية.

١ - هيئة الفعل

